

الاستثمار ورقة أردوغان الناعمة للتمدد في آسيا الوسطى

تركيا أكثر البلدان تأسيساً للشركات في أوزبكستان



إحياء الخلافة العثمانية

اللغة والدين والعادات والتقاليد المشتركة، لدعم طموح يتمثل في بناء "عالم تركي" قائم على الوحدة الثقافية التركية.

ويقول المحلل السياسي الروسي ألكسندر سامسونوف إنه "بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأت تركيا تدريجياً في بناء سياسة عسكرية واقتصادية جديدة في المناطق التي كانت في السابق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز. وهذه العملية ملحوظة بشكل خاص في ظل حكم أردوغان".

وعززت تحركات أنقرة في آسيا الوسطى مخاوف روسيا، وأثارت انزعاجها من النفوذ التركي المتصاعد في منطقة ما زالت تعتبرها موسكو منطقة نفوذ تاريخي لها، وتخشى من تحركات أردوغان غير المتوقعة في تلك المنطقة.

أكبر احتياطي من الذهب في العالم، وسابع أكبر إنتاج للغاز الطبيعي بنسبة 34 في المئة من الاحتياطي العالمي، ورابع أكبر منتج لليورانيوم، أما النفط فتبلغ احتياطياته 27 في المئة من الاحتياطي العالمي، فضلاً عن منشآت توليد الطاقة العملاقة، ما منحها مرتبة أكبر منتج للكهرباء في آسيا الوسطى، تضاف إلى ذلك مكناتها الاقتصادية ومواردها المالية كسناد أكبر منتج للقطر في العالم.

ويدرك أردوغان ما تمتلكه أوزبكستان من ثروات طائلة وأسواق واعدة، للمرور عبر بوابةها إلى دول آسيا الوسطى لبسط النفوذ وإحياء القومية التركية والسيطرة على منابع النفط، إذ تأتي أوزبكستان على رأس مخطط الرئيس التركي في التوجه نحو آسيا الوسطى، دعماً لفكرة القومية التركية، عن طريق استغلال ما يربط الدولة بتاريخ يتضمن

وعلاوة على ذلك فإن آسيا الوسطى تزخر بموارد الطاقة "النفط والغاز الطبيعي" اللذين يمثلان العامل الجيوسياسي الرئيسي والمحوري، الذي يحظى بأولوية متقدمة في عمليات التخطيط الاستراتيجي لأردوغان.

تركيا تبرز في بسط نفوذها بين عوامل العرق واللغة والدين ثم تبني عليها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية

وسلكت تركيا طرقاً عدة لاختراق الاقتصاد الأوزبكي، الذي يملك أسواقاً واعدة بفضل الموارد المتعددة والثروات الضخمة، بوصف الدولة تملك سادس

الغنية من أجل فتح الطريق أمام الشركات التركية للتسلل إلى هذه الدول، لكن الأهم هو السيطرة على قنوات وخطوط نقل الغاز إلى أوروبا لتصبح تركيا نقطة ربط رئيسية يمر عبرها الغاز الروسي، وكذلك غاز الجمهوريات التركية.

وترى أنقرة في الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية الهائلة لأوزبكستان ودول آسيا الوسطى أحد أهم السبل لدفع اقتصادها المتعثر. وتعزيز أنقرة التعاون مع أوزبكستان ليس مفاجأة، حيث إن البلد الذي يبلغ عدد سكانه 32 مليون نسمة هو سوق استهلاكية كبيرة نسبياً للشركات الحكومية والخاصة التركية، وهذا ما يشجع تركيا دوماً على توقيع العديد من الاتفاقيات وإنشاء المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد والتجارة والنقل والخدمات اللوجستية والطاقة والعلوم والتعليم والسياحة.

تعتبر أوزبكستان إحدى أبرز المناطق التي يعول عليها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لتعزيز نفوذه في آسيا الوسطى. ويوظف الرئيس التركي إلى جانب الاستثمارات عوامل الترابط التاريخية واللغوية والدينية لخدمة أجداته التوسعية في المنطقة الاستراتيجية.

الارتقاء بالعلاقات التجارية القائمة بين تركيا وباقي الدول الناطقة بالتركية إلى مستوى الروابط التاريخية والثقافية القائمة بين الجانبين. وفي 2009 أسست تركيا ما يسمى بمجلس تعاون الدول الناطقة باللغة التركية، الذي يضم كلاً من أذربيجان وشمال قبرص وتركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، حيث يسعى أردوغان من خلاله إلى جمع الدول الناطقة باللغة التركية تحت خيمته.

ويتمثل الهدف الرئيسي المعلن لمجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية في تأسيس وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في قضايا السياسة الخارجية والاقتصاد والمواصلات والجمارك والسياحة والتعليم والإعلام، والرياضة والشباب.

كما يتمثل في تعميق العلاقات بين الدول الناطقة بالتركية، وتوسيع مجالات التعاون الدولي في العالم الإسلامي، وبين بلدان الشرق الأوسط والمنطقة الأوراسية.

وتعتبر أوزبكستان ثاني أكبر دولة ناطقة باللغة التركية بعد تركيا من حيث عدد السكان، حيث تجاوز عدد سكانها وفق إحصاء عام 2016 الـ 31 مليون نسمة.

ويريد الرئيس التركي من خلال هذا المجلس، حسب مراقبين، إعادة تأسيس إمبراطورية تركية بمواصفات جديدة. إمبراطورية معنوية قائمة على شبكة المصالح والارتباطات مع دول قائمة ومهمة ومؤثرة أو مع دول تنتظر دعمه. ويقول كبير الباحثين في أكاديمية وزارة الخارجية الروسية فلاديمير أفانكوف، إن "أنقرة تريد أن تصبح سيدة العالم التركي. فأكثر القوميين الأتراك طرفاً واقفون من أن جميع الأتراك يجب أن يتوحدوا تحت راية تركيا ويعيشوا وفقاً للقواعد التركية".

وتبرز تركيا في بسط نفوذها بين عوامل العرق واللغة والدين ثم تبني عليها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية.

ويقول محللون إن تركيا تحاول أن توظف التاريخ المشترك مع هذه الدول

طشقند (أوزبكستان) - تمثل الاستثمارات إحدى الركائز الرئيسية لتثبيت نفوذ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أوزبكستان، الشريك الرئيسي في "مجلس تعاون الدول الناطقة باللغة التركية" الذي يمثل ذراع أنقرة الطولى في التغلغل في آسيا الوسطى، وتعزيز أجداتها التوسعية في المنطقة الاستراتيجية الغنية بالموارد الطبيعية.

وأظهرت بيانات رسمية أن تركيا تصدرت قائمة البلدان الأكثر تأسيساً للشركات في أوزبكستان خلال الأشهر العشرة الأولى من العام الحالي. وبحسب معطيات لجنة الإحصاء الحكومية في أوزبكستان، فإن تركيا أسست 321 شركة في البلاد خلال الفترة بين يناير وأكتوبر 2021. وحلت روسيا في المركز الثاني بواقع 296 شركة، تلتها الصين بـ 219 شركة.



محمد موش

يجب الارتقاء بالتجارة إلى مستوى الروابط التاريخية

وتركزت الشركات الأجنبية خلال الفترة المذكورة في العاصمة طشقند ومدن سمرقند، وولغانوديا وفرغانيا. ورغم أن عدداً من المحللين يشككون في دفع الشركات التركية للاقتصاد الأوزبكي ومساهمتها في التنمية، إلا أن تركيز أنقرة على المزيد من الاستثمارات في طشقند يخدم في نهاية المطاف أجداتها التوسعية في آسيا الوسطى، إذ تعتبر طشقند بوابة رئيسية لتحقيق الأرباح غير المعلنة.

وشدد وزير التجارة التركي محمد موش على ضرورة إزالة العقبات التي تعيق تطوير تجارة السلع والخدمات وتحقيق الأهداف المنشودة وتعزيز التعاون بين دول مجلس التعاون التركي. ودعا موش خلال كلمة القاها الخميس خلال مشاركته في المؤتمر التجاري والاقتصادي بين تركيا وباقي "الجمهوريات التركية" بإسطنبول، إلى

قمة مرتقبة بين بايدن وجين بينغ لتبريد الخلافات

المناخية الرئيسية في ولاية كاليفورنيا الأميركية "في حال لم يتوصلا إلى الاتفاق على شيء كبير هذا لن يمنع اتخاذ إجراءات جديدة لأن البلدين يرغبان بالقيام بشيء كبير، كل من جانبه وهما قادران على ذلك".

وأضافت الباحثة في جامعة كولومبيا في نيويورك "لكن هذا لا يعني أن عدم الاتفاق لن يكون له تأثير. فمن دون اتفاق صريح بين الأميركيين والصينيين قد تتردد الدول الأخرى في التحرك".

وتأتي تصريحات شي بعد ساعات من الإعلان المفاجئ للولايات المتحدة والصين في قمة غلاسكو، مضافة جهودهما بشكل مشترك لمكافحة الاحتباس الحراري.

ولم يذكر الرئيس الصيني هذا الاتفاق لكنه أكد أن "يمكننا جميعاً التزام طريق تنمية مستدامة مع انبعاثات منخفضة الكربون". وقال "معاً يمكننا تهديد الطريق لمستقبل أكثر اخضراراً".

وصرح وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، بأن الرئيسين الصيني والأميركي سيلتقيان "قريباً" افتراضياً. وعلى الرغم من أن إدارة بايدن وجدت في البيئة أرضية تفاهم محتملة بين الصين والولايات المتحدة، تتصاعد الخلافات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

بكين - حذر الرئيس الصيني شي جين بينغ الخميس من عودة أجواء توتر تشبه الحرب الباردة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، مع استمرار تصاعد متزايد للخلافات مع الولايات المتحدة خصوصاً حول تايوان.

ومع اقتراب قمة افتراضية متوقعة مع الرئيس الأميركي جو بايدن الأسبوع المقبل، أكد جين بينغ على ضرورة عمل جميع الدول في المنطقة معاً على مواجهة التحديات المشتركة من وباء كوفيد - 19 إلى التجارة مروراً بالتحرك من أجل المناخ.

وقال شي خلال مؤتمر افتراضي على هامش قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (إيبيك)، إن "محاولات رسم حدود عقائدية أو تشكيل مجموعات صغيرة على أساس جيوسياسي محكوم عليها بالفشل". وأضاف "لا يمكن ولا يجب أن تعود منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى مواجهات وانقسامات الحرب الباردة".

وتساءل مراقبون حول ما إذا كانت هذه القمة المرتقبة ستسمح بإيجاد أرضية التفاهم بشأن خلافات استراتيجية تحكم العلاقة بين بكين وواشنطن، لكنهم أجمعوا على أنها قد تكون مدخلاً لتبريد الأجواء بين الدولتين.

والتوصل إلى اتفاق بين بكين وواشنطن بشأن المناخ سيصعب دفعاً قويا لاتفاق دولي ذي أهمية قصوى، فيما يفيد خبراء بأن العلاقات الباردة جدا بينهما لا تشكل عائقاً لا يمكن تجاوزه، إذ إن المنافسة المحذرة بينهما قد تحفز مكافحة الاحتباس المناخي. وتقول ماري نيكولز التي أشرفت على المبادرات

العمال الأجانب واللاجئين الذين لم يكونوا جزءاً من مؤامرة ضد إسرائيل".

وأشار إلى أن إسرائيل "لا تهتم بالأفارقة الذين يعانون من حرب أهلية في بلدانهم، والذين تتعرض حياتهم حقاً للخطر". وأضاف الفير "ومع ذلك فهي (إسرائيل) مستعدة لتعرض جنوبها وعلاقتها الدبلوماسية للخطر لتهديب 61 أفريقيًا تعتقد أن لديهم أقارب يهودا في مكان ما في الماضي البعيد".

ويبدو أن الفير كان يشير إلى تقارير أفادت بأن بعض المهاجرين منهمون من قبل الحكومة الإثيوبية بارتكاب "جرائم حرب".

وكانت القناة الإخبارية الإسرائيلية الثالثة عشرة قد نقلت عن مصدر أمني، لم تسمه، قوله إن "أربعة ضباط على الأقل، من بين أكثر من 2000 شخص تم إحضارهم إلى إسرائيل خلال العام الماضي، يشتبه في مشاركتهم في مذابح المتمردين في منطقة تيغراي".

وقد تواجه مشكلة في تحديد الهويات الحقيقية للعديد من أولئك الذين تم نقلهم جواً إلى البلاد".

وتؤكد هذه المصادر أنهم "لا يملكون جوازات سفر أو وثائق هوية، والكثيرون قدموا نفس تاريخ الميلاد، وهو 1 أبريل، مما دفع المسؤولين إلى استنتاج أنه تم تزويدهم بمعلومات كاذبة".

ويبلغ عدد اليهود الذين ينحدرون من أصول إثيوبية في إسرائيل حوالي 140 ألفاً، من بينهم نحو 20 ألفاً ولدوا في البلاد، وفق بيانات رسمية.

جلب إثيوبيين مشكوك في يهوديتهم إلى إسرائيل يثير جدلاً

وستين إثيوبيا، تم جلبهم في عملية خاصة إلى إسرائيل مؤخراً، لهم أصول يهودية.

4 فقط من أصل 61 إثيوبيا، تم جلبهم إلى إسرائيل مؤخراً، لهم أصول يهودية

واستناداً إلى التحقيق فإن معظم الإثيوبيين تم إحضارهم إلى إسرائيل بناء على طلب رجل أعمال إسرائيلي من أصل إثيوبي.

وبعد وصولهم إلى إسرائيل بطائرة خاصة تم اكتشاف أن معظمهم ليسوا من أصول يهودية، وأن حياتهم لم تكن معرضة للخطر.

وقالت هارتس الخميس إن الوزارة تاملت - شطاً تطالب باستقدام 800 إثيوبي من أصول يهودية مشكوك فيها، وتهدد بإسقاط الحكومة إذا لم تتم تلبية مطلبها.

وأضافت هارتس "يعارض مجلس الأمن القومي ذلك بشدة، لأن إحضارهم إلى إسرائيل سيشكل خطأ ديموغرافياً خطيراً، ولا داعي له".

ووصف الكاتب المختص بالصحيفة روجيل الفير عملية جلب الإثيوبيين الأخيرة بـ "المهزلة". وكتب في الصحيفة "تلك هي الحقائق، الآن تأتي المهزلة، إن يتم ترحيل المستقلين الجدد من إثيوبيا، الذين أتوا إلى هنا عن طريق الاحتيال، على عكس

المنظمة لن تحركني ولن تردعي عن النضال من أجل بقية يهود إثيوبيا".

وكانت تامانو - شطا ترد على أمين عام حزب العمل الإسرائيلي عيران حرموني الذي انتقد بشدة العملية السرية التي نفذتها الحكومة لجلب واحد وستين شخصاً من إثيوبيا اتضح أن أربعة منهم فقط لهم جذور يهودية. وسبق لحرموني أن انتقد في تغريدة على تويتر قيام الحكومة الإسرائيلية بعملية لجلب أشخاص من إثيوبيا

اتضح أن حياتهم لم تكن في خطر. ولكن هشاشة الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تعتمد على كل صوت لضمان بقائها قد تمكن تامانو - شطا من تحقيق هدفها.

وكانت صحيفة هارتس الإسرائيلية قد نشرت الأربعاء نتائج تحقيق سري كشف أن أربعة فقط من أصل واحد

القدس - أشارت قضية جلب المهاجرين الإثيوبيين إلى إسرائيل مؤخراً الكثير من الجدل، بعد الكشف عن أن معظم الإثيوبيين في الدفعة الأخيرة التي تم جلبها في عملية سرية ليسوا يهوداً، ولم تكن حياتهم في خطر. وبحسب صحيفة هارتس فإن مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعارض جلب المهاجرين من إثيوبيا في هذه الفترة، معتبراً ذلك "خطأ ديموغرافياً خطيراً ولا داعي له".

لكن في المقابل هددت وزيرة إسرائيلية، من أصل إثيوبي، بإسقاط الحكومة حال عدم الاستجابة لمطلبها بجلب المئات من الإثيوبيين المعروفين باسم "الغلاشا".

وكتبت بنينا تامانو - شطا، وزيرة الهجرة والاستيعاب الإسرائيلية، في تغريدة على تويتر "حتى الحملة



الغلاشا قضية خلافية على الدوام